

الدراسات الحديثة عن النحو العربي في مجلة المورد العراقية منذ عام ١٩٨٠ - ٢٠١٠ (دراسة تحليلية)

◀ أسيل يحيى ابراهيم (*)

من خلال مطالعتي للدراسات الحديثة عن النحو العربي التي وردت في مجلة المورد العراقية وجدت دراسات، تتناول دراسة الجملة وما لها من أهمية إذ إن الجملة وعاء الفكر وفيها المكنون اللغوي، لأنها غاية ما يعبر به المتكلم عن حاجته وأفكاره، ولأنها لغة التخاطب بين أفراد المجتمع، فضلا على أن النحو بني ليبين مكامن الجملة من معانٍ ودلالات. ولأهميتها في الدراسات النحوية تناولها العلماء بالدرس قديما وحديثا، أقف في هذا المبحث عند تلك الدراسات كما مشار إليها في الجدول الآتي تلك الدراسات هي كما هو موضح في الجدول الآتي ليتضح موقعها بين الدراسات في المجلة.

ت	عنوان الدراسة	الباحث	مكانها في مجلة المورد العراقية
١.	الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة	د. نعمة رحيم العزاوي	م ١٠/٣٤/١٩٨١
٢.	الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية	د. سمير شريف ستيتية	م ١٨/١٤/١٩٨٩

(*) باحثة من العراق.

ومن المهم الإشارة إلى أن المادة التي تجتمع تحت هذه المظلة تختلف من حيث المضمون، بين مبحث يتناول الجملة وما المسوغ لتحديدها إن كانت اسمية أو فعلية، ورأي النحويين في تقسيم الجملة، وآخر عرف الاستفهام وبين ما يجوز حذفه من أدوات الاستفهام وما لا يجوز، كما ناقش مسألة حذف أداة الاستفهام في نظريتي القوالب والنحو النظامي وإن كل واحدة من تلك الدراسات كانت مختلفة عن الأخرى، وبهذا يتحتم علينا أن نتناول كل مبحث بمفرده، مراعين الترتيب الزمني لورود تلك الدراسات في مجلة المورد العراقية.

أولاً: الدراسات الحديثة للجملة العربية

ينضوي تحت هذه الدراسات بحث للدكتور نعمة رحيم العزاوي بعنوان الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. إذ عرض الباحث محاور عديدة تتعلق بالجملة العربية، سنعرض لأهم ما جاء به على سبيل المثال لا الحصر ونقف عند ما كان للباحث من ملاحظات قيمة جاءت في دراسته ونقده لهذا الموضوع ومنها:

١- الجملة: أشار العزاوي إلى مفهوم الجملة عند القدماء وهي: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة^(١)، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَّاحِدَةً﴾^(٢)، ف(الجملة) في الآية المذكورة معناها الجمع، أي: كله- القرآن- مجموعاً غير مفرّق كنزول التوراة والإنجيل^(٣). نلاحظ من ذلك

(١) العين: ١٤٢/٦.

(٢) الفرقان: ٣٢.

(٣) التفسير الكبير: ٧٨/١٤-٧٩، والجامع لأحكام القرآن: ٢٨/١٣-٢٩.

أن الجملة تدل على الجمع وعدم التفريق. قد أيد ابن جني أن «الكلام» قد يكون جملة واحدة أو قد يكون عدداً كبيراً من الجمل^(٤) فعرفه قائلاً: «أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تراكيبها. وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي وجرس. وقد علمت بذلك بتعسف المتكلمين في هذا الموضوع، وضيق القول فيه عليهم، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما. والعجب نهابهم عن نص سيبويه فيه، وفصل بين الكلام والقول»^(٥) وقد قال عن الكلام «إنما هو للجمل التوأم، مفردها، ومثناها ومجموعها»^(٦). هذا هو الاتجاه العام عند ابن جني، ولكن حسين علي فرحان لا يسجل جديداً إذ قال: إن ابن جني وقع في التناقض حين ذكر أن الخبر يكون جملة، وهذا لا ينسجم - طبعاً - مع مبدأ الاستقلال الذي نادى به رديفاً (للإفادة) في (الجملة) و (الكلام)، وقد أشار إلى هذه الحقيقة أحد الدارسين المحدثين^(٧).

وقد جعل ابن جني شرط الكلام الإفادة. وذهب إلى مثل هذا الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في المفصل، و ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في شرحه له، إذ عد الإثنان الجملة مرادفة للكلام^(٨).

(٤) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (بحث): ١١٠.

(٥) الخصائص: ٣٢/١.

(٦) المصدر نفسه: ٢٧/١.

(٧) الجملة العربية في دراسات المحدثين: حسين علي فرحان: أطروحة دكتوراه: كلية الآداب: الجامعة المستنصرية: ٢٠١٢.

(٨) في أصول اللغة والنحو: ٢٠١.

وأشار العزاوي الى مفهوم الجملة عند جمهور النحاة خلافاً لرأي المحدثين فابن هشام يرى ان الكلام غير الجملة^(٩) «إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعونهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام»^(١٠) وإن هؤلاء النحاة بنوا فهمهم للجملة على أساس شكلي، فنظروا الى الإسناد^(١١)، ولم ينظروا الى غيره. فقرروا أن الجملة هي التي تتألف من مسند ومسند إليه^(١٢).

وينص العزاوي على أن الآراء في تحديد الجملة على قسمين:

١- إن الكلام عند النحاة القدماء قد يكون جملة واحدة.

٢- أو عدد لا حصر له من الجمل، وشرطه الإفادة. توافق الباحثة ما ذهب إليه العزاوي في رأيه: «إن هذا الفهم للكلام والجملة هو فهم سليم، يوافق رأي اللغويين والمحدثين، ذلك لأن ابن جني ومن شايعه جعلوا الإفادة شرط الكلام أو الجملة^(١٣)».

وقد عرض الدكتور نعمة رأيه بعد عرضه الموضوع عن طريق الموازنة بين آراء القدماء الذي يوافق رأي المحدثين وآراء جمهور النحاة ومنهم ابن هشام - فقال: «اعلم أن اللفظ المفيد يسمّى (٩) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١١٠.

(١٠) مغني اللبيب: ٤٩٠.
(١١) علاقة الارتباط بطريق الإسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها، بل هي وحدها كافية لتكوين الجملة بصورتها البسيطة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ٦١.

(١٢) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١١٠.

(١٣) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١١٠.

كلاماً وجملةً، وأن الجملة أعم من الكلام، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس^(١٤)، وقال أيضاً: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيدٌ)، والمبتدأ والخبر كـ(زيدٌ قائمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: (ضرب اللص)، وغيرها وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام، قال: ويسمّى جملة، والصواب أنّها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام»^(١٥) وقال أبو البقاء في الكليات: «والجملة أعم من الكلام على الإصطلاح المشهور والجملة الواقعة خبراً أو وصفاً أو حالاً أو شرطاً أو صلة أو نحو ذلك هي جملة وليست بكلام لأنّ إسنادها ليس مقصوداً لذاته»^(١٦).

وتنبغي الإشارة إلى أن الموازنة بين الكلام والجملة، من خلال المقارنة بين النحويين والبلاغيين إذ نظر النحاة إلى الجملة - كما نظر إليها المناطقة - على أنها تركيب لغوي يقوم على ركنين أساسيين هما: الموضوع والمحمول، ففي قولنا: (العلم نور) تكون كلمة (العلم) أمراً موضوعاً أمام العقل ليحكم عليه حكماً مناسباً لذلك يسميه المناطقة والنحاة بـ (الموضوع) وتكون كلمة (نور) ذلك الحكم الذي يتم به معنى التركيب، وتسمى عند الفريقين بـ (المحمول)^(١٧).

(١٤) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٦٠.

(١٥) مغني اللبيب: ٢/٤٩٠.

(١٦) الكليات: ٢٨٤٥١، مغني اللبيب: ٤٩١.

(١٧) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١١٠.

واختار هذا المذهب ابن هشام - أيضاً ومعنى ذلك أننا لو أتينا بتركيب إسنادي، نحو (الشمس طالعة)، ونظرنا إليه وحده فإن لنا أن نسميه جملة، ولنا أيضاً أن نسميه كلاماً، لكننا لو جعلنا التركيب نفسه جزءاً من تركيب أكبر كما لو قلنا: (خرجت والشمس طالعة) يبقى جملة، لكنه لا يسمّى كلاماً؛ لأنه وإن تضمن إسناداً إلا أن هذا الإسناد غير مقصود لذاته، لأن المتكلم هنا لا يريد الإخبار عن (طلوع الشمس)، وبذا يكون كل كلام جملة، لكن لا تكون كل جملة كلاماً، فالجملة أذن أعم من الكلام^(١٨).

وتابع الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ابن هشام في التمييز بين الجملة سواء أفاد، كقولك: (زيد قائم)، أو لم يفد، كقولك: (إن يكرمني) فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً^(١٩)، وذهب محمد بن مصطفى القوجوي (ت ٩٥٠هـ) إلى عدم ترادفهما أيضاً^(٢٠).

قال الخالدي «لا أدري كيف أقدم عالمان كبيران مثل الزمخشري وابن هشام على التفريق بين الاثنين متوهمين أن الجملة أضيق معنى من الكلام»^(٢١). وهناك إشارات قليلة صدرت من عبد القاهر الجرجاني، جاءت في أثناء تعليقه على قول سيبويه: «إنما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً...»^(٢٢).

أما البلاغيون فلم يخرجوا في فهمهم للجملة عن هذه النظرة، غير أنهم سمو الركن الأول بـ (المسند إليه) وهو نظير (الموضوع) عند النحاة و المناطقة، وسموا الركن الثاني بـ (المسند) وهو نظير (المحمول)^(٢٣). فالبلاغة عندهم لا تجري إلا في المركب من الألفاظ، ومن ثم فقد تناولها هؤلاء بالدراسة من حيث التقديم والتأخير، والذكر، والحذف، والفصل، والوصل...»^(٢٤). فالبلاغي يهّم البحث في المعنى الذي تؤدّيه الجملة وهي مقدّمة أو مؤخّرة، معطوفة أو مستأنفة، حالية أو مؤكّدة، وغير ذلك^(٢٥).

يرى العزاوي «أن هذا يعني أن النحاة لم يجعلوا شرط الجملة أن تفيد معنى تاماً يحسن السكوت عليه، وإنما اشترطوا فيها أن تكون من ركنين، سواء أعبرت عن معنى كامل مستقل بنفسه، أم لم تعبر، أما اللغويون المحدثون، وبعض النحاة القدماء، فقد جعلوا المعنى الكامل المستقل بالفهم شرطاً أساسياً للجملة، ولا عبرة بعد ذلك في أن تكون من ركن واحد أو ركنين»^(٢٦). يستشف العزاوي من ذلك «ومن هنا فاللغوي الحديث يجعل عبارات (سبحان الله) و(صباحاً) في جواب من يسألك (متى تسافر؟) و(زيد) في جواب من يسألك (من سافر) جملاً تامة، وإن لم نتيين في أي منها موضوعاً ومحمولاً، أو مسنداً ومسنداً إليه، ذلك لأنّ كلاً منها أفاد معنى مستقلاً

(٢٣) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١١٠.

(٢٤) في أصول اللغة والنحو: ٢٠٠.

(٢٥) الجملة الخبرية والجملة الطلبية تركيباً ودلالة: ١٢.

(٢٦) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١١١.

(١٨) الجملة العربية - مكوناتها - أنواعها - تحليلها: ٢٢.

(١٩) التعريفات: ١١٠.

(٢٠) شرح قواعد الإعراب: ١٣.

(٢١) نظرات في الجملة العربية: ١٦.

(٢٢) الكتاب: ١/١٢٢.

بالفهم، وهذا هو شرط الجملة، وليس شرطها أن تكون مؤلفة من ركنين: محمول وموضوع، أو مسنداً ومسنداً إليه»^(٢٧).

٢- الجملة بين الاسمية والفعلية:

استرشد العزاوي آراء النحاة القدماء والمحدثين في أساس تقسيم الجملة العربية، إذ كان النحاة قد دأبوا على تقسيم الجملة العربية إلى جملة اسمية، وجملة فعلية، فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدأ بالاسم، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بالفعل^(٢٨)، وأشار سيبويه بوضوح في كتابه في باب المسند والمسند إليه قائلاً: «وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدأ. فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك: (عبدُ الله أخوك)، و(هذا أخوك). ومثل ذلك: (يذهبُ عبدُ اللهِ)، فلا بدُّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأولُ بدُّ من الآخر في الابتداء»^(٢٩) وقد وافقه المبرِّد^(٣٠)، و ابن جني^(٣١).

وابن هشام الانصاري أيضاً الذي عرف الجملة بقوله: «الاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم... عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد»^(٣٢)، مستجلباً رافد المحدثين في أنّ هذا التحديد للجملة الاسمية والجملة الفعلية غير موفق، لأنه تحديد يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض^(٣٣)،

وكان على النحاة أن يبحثوا عن أساس آخر للتفريق بين النوعين^(٣٤).

فقد ذهب المخزومي إلى تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسف وإرباك، وتماشياً مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي للنظر في تحديد الفعلية والاسمية في الجمل، فالجملة الفعلية عنده: «هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها»^(٣٥).

وقد عرفها الخطيب القزويني عند ذكر أحوال المسند: «أما كونه - يعني المسند - فعلاً فالتقيد بأحد الأزمنة الثلاثة على أحصر وجه مع إفادة التجديد»^(٣٦).

توافق الباحثة ما يستشفه العزاوي، بأن الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً، والجملة الاسمية ما كان المسند فيها اسماً هو قول موفق، ولا عبرة بموقع المسند فعلاً كان أم اسماً من الجملة؛ ومن هنا لا يمكن تحديد الجملة الفعلية بأنها التي يفيد فيها المسند، وهو الفعل، التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، لأن هذا إن صدق على الجملة الفعلية المضارعية فإنه لا يصدق على الجملة الفعلية الماضية^(٣٧).

وخلاصة القول العزاوي إنّ القول بأنها جملة فعلية سواء تقدم المسند إليه أم تأخر

(٢٧) المصدر نفسه : والصفحة نفسها.

(٢٨) ينظر: المصدر نفسه: ١١٢.

(٢٩) الكتاب: ١: ٢٣.

(٣٠) المقتضب: ٢: ٥٤.

(٣١) اللمع في العربية: ٢٦.

(٣٢) المغني: ٤٩٢.

(٣٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٩.

(٣٤) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١١١.

(٣٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤١.

(٣٦) تلخيص المفتاح: ٤٧.

(٣٧) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١١٤.

يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة أنفسهم فيها أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي^(٣٨). «ولاشك أنّ هذا التقسيم القائم على أساس بنيوي شكلي من دون النظر إلى المضمون أو المعنى أدى إلى عدم وضوح المنهج الذي تنتظم فيه الجملة، فجملة (عبدُ الله قامَ) - اسمية عند البصريين، فعلية عند الكوفيين، هذا الاختلاف في وجهات النظر في تحديد الجملة الاسمية والفعلية عند القدماء جعل عدداً من الدارسين المحدثين ينظرون إليه بعدم الارتياح»^(٣٩)، فقد وصف المخزومي بأن هذا التحديد ساذج^(٤٠)، ووافق ساطع الحصري بقوله: «إنني أعتقد أنّ الإنسان لو قصد التعقيد والتشويش لغرض من الأغراض، لما استطاع أن يجد طريقة تصنيفية وتفسيراً أكثر اعوجاجاً وأشدّ غرابة من تلك»^(٤١).

يرى العزاوي أنّ التعليلين يسيطر عليهما المنهج العقلي الذي لا يصلح لتفسير الظواهر اللغوية، ويؤدي إلى إبعاد الدرس النحوي عن جو البحث اللغوي^(٤٢).

ثانياً: عمليات التحويل المتعلقة بالجملة الاستفهامية العربية:

هذه الدراسة للباحث د. سمير شريف ستيتية تحت عنوان (الأنماط التحويلية في الجملة

(٣٨) ينظر: الشرح بالتفصيل في الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١١٢، ١١٣، وينظر: في النحو العربي: ٤٢، ٤٣، ٤٤.

(٣٩) الجملة العربية في دراسات المحدثين: ٥٢.

(٤٠) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٩.

(٤١) آراء وأحاديث في اللغة والأدب: ١٠٩.

(٤٢) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ١١٣.

الاستفهامية العربية). إن المحور الرئيس الذي انصبّ اهتمام الباحث فيه هو:

١- (الأسباب التي تحول حول حذف أداة الاستفهام الدالة على الزمان، والمكان، والهيئة، والسبب، من الجملة الاستفهامية).

٢- (حذف أداة الاستفهام في نظريتي القوالب)*^(٤٣)، والنحو النظامي).

وكان منهج الباحث كالتالي:-

أشار ستيتية إلى تعريف الاستفهام وهو: «استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن»^(٤٤).

أشار ستيتية إلى فصله بين المفهومين الدلالي والتركيبى للاستفهام معللاً ذلك؛ من أجل إبراز حقيقته التركيبية التي تلتبس أحياناً بحقيقته الدلالية^(٤٥). عرف الاستفهام دلالياً: «طلب العلم بمضمون شيء لم يكن معلوماً من قبل ولكنه في حقيقته التركيبية، تحويل تركيب إخباري إلى استفسار، باستعمال أدوات خاصة، وتنغيم معين، أو الاكتفاء بالتنغيم أحياناً»^(٤٦). وقد يعرف أحياناً تعريفاً يمزج بين بعض خصائصه الدلالية،

(٤٣) نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث أطلق عليها اللغويون منذ حوالي ١٩٥٧ م «نظريات ما بعد بلومفيلد» وقد بدأت المحاولات الأولى لهذه النظرية على يد بنجامين السون وفيلما بيكيت، ثم تطورت على يد كينيث بايك، ولذلك ارتبطت هذه النظرية باسمه. ينظر: نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث: د. حازم علي كمال الدين: ١.

(٤٤) التعريفات: ١٨.

(٤٥) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية

العربية (بحث): ٣٢.

(٤٦) ينظر: التعريفات: ١٨.

وبعض سماته التركيبية^(٤٧) «وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل بأداة خاصة»^(٤٨).

حذف الهمزة وهل):

ذهب الأخفش الى جواز حذفها في الاختيار، وجعل من ذلك^(٤٩) قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٥٠) (كأنما قال: أو تلك نعمة..؟)^(٥١) قال ابن مالك: وأقوى الاحتجاج، على ما ذهب إليه قول رسول الله (ص) لجبريل: (وإن زنى وإن سرق؟، أراد: أو إن زنى وإن سرق؟)^(٥٢).

وتجدر الإشارة إلى جواز حذف (هل) استغناء بالتنغيم، ذلك إنهم عندما ذكروا الفروق بين همزة الاستفهام وهل لم يذكروا تمييز الهمزة بجواز حذفها. ولا يوجد دليل يؤيد زعم من ذهب الى خلاف ذلك.

ذهب ستيتية إلى جواز حذف همزة الاستفهام، و(هل) استغناء بالتنغيم، وذلك حين تستعملان للتصديق دون التصور. أما حين تستعملان للتصور، فإنه لا يجوز حذفهما، لأن التنغيم لا يكون وحده كافياً للتصور، فلا يجوز أن تقول، وأنت تريد التصديق، (قرأت كتاباً أم جريدة؟)^(٥٣)

وكيف لا يجوز أن تحذف (هل) إذا علمنا إنها ترد للتصديق، شأنها في ذلك شأن الهمزة، وإنما يجوز حذف همزة الاستفهام عندما ترد للتصديق دون التصور. والتصديق هو إدراك النسبة، تقول: (أَقْدِمَ مُحَمَّدٌ؟)، و(هل قَدِمَ مُحَمَّدٌ؟) فأنت بذلك تسأل عن قدوم محمد، وتريد تصديقاً للخبر أو نقيضه فهذا هو التصديق. وأما التصور، فإن حقيقةه تظهر لك إذا سألت فقلت: (هل قدم محمد أو علي؟) فأنت تسلم بحصول القدوم، وإن كنت لا تدري على وجه اليقين من الذي قدم أهو محمد أم علي، وتتميز همزة الاستفهام وهل، في أنهما تحيثان للتصديق والتصور، مع فارق واحد، وهو أن الهمزة تستعمل في التصديق الإيجابي (المثبت)، والتصديق السلبي (المنفي)، فتقول: أقرأت الكتاب؟ وألم تقرأ الكتاب؟ بينما تستعمل (هل) في التصديق الإيجابي، فتقول: هل جاء المدعوون في الموعد المحدد؟ بينما لا يجوز أن تقول: هل لم يحضر أخوك؟ ومادامت همزة الاستفهام، و (هل) تستويان في أنهما تستعملان للتصديق، ومادام أنه يجوز أن تحذف أداة الاستفهام الدالة على التصديق، فإن حذف (هل) جائز جواز حذف الهمزة^(٥٤).

تري الباحثة أن (هل) تستعمل للتصديق فقط ولا تستعمل للتصور وهذا ما يميز (الهمزة) من (هل).

أسباب عدم جواز حذف أدوات الاستفهام الدالة على التصور:

يشير ستيتية الى أن هذه الأدوات (متى - كيف - لماذا - أين - ماذا - كم - أي) تستعمل للتصور

(٥٤) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية: ٣٣.

(٤٧) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الإستفهامية العربية: ٣٢.

(٤٨) علم المعاني في البلاغة العربية: ٨٦.

(٤٩) الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٤.

(٥٠) الشعراء: ٢٢.

(٥١) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية: ٣٣.

(٥٢) الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٤، ٣٥.

(٥٣) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية: ٣٣.

دون التصديق، ونظراً لأنّ التنغيم لا يؤدي وظيفة التصور كما يؤدي وظيفة التصديق، فإنّ حذف أي من تلك الأدوات غير جائز للأسباب الآتية:

١- التصور، أمر مرتبط بالناحية الدلالية لهذه الأدوات.

٢- إن حذف أداة الاستفهام الدالة على التصديق وعدم حذفها حين تدل على سبب تركيب، ذلك أن الجملة الخبرية تعد جملة حاضنة Matrix Sentence للشيء الذي تستخدم هذه الأدوات في السؤال عنه، سواء أكان زماناً، أم مكاناً، أم كيفية أم سبباً. وبما أن هذه الأدوات تستخدم للسؤال عن المضمون المحتضن، عن الجملة الحاضنة، فلا يحدث أي تحويل في الجملة الخبرية عند حذف أداة الاستفهام، ففي قولك: (ذهب محمد إلى عمان) جملة خبرية حاضنة، هي، (ذهب محمد) وشبه الجملة المحتضن (إلى عمان) وهذا ما سمّاه العلامة تشومسكي بالنحو المحدود ومؤداه أنه يمكن توليد عدد محدود من الجمل، بزيادات تضاف إلى الجملة النواة. فالجملة النواة في هذا التركيب هي (ذهب محمد)، ثم زيدت عليها الفضلة المتمثلة في شبه الجملة (إلى عمان)، أو الهيئة المتمثلة في الحال (مسروراً)، أو الظرف (مساء)، أو شبه الجملة المبين للسبب (للتنزه).

ترى الباحثة أنّ ستيثية على صواب في قوله: بأنه لا يمكن أن نعد أدوات الاستفهام في هذه الجمل فضلة، بل هي جزء أساس من كل تركيب، وإن وجودها يضيف أشياء جديدة إلى الجملة النواة. وعليه، لا يمكن حذف إحدى أدوات الاستفهام السابقة، مع بقاء الجملة تحويلية

استفهامية. بل إنّ الجملة ستعود جملة إخبارية، كما كانت قبل دخول أداة الاستفهام^(٥٥).

٣- مما يحول حول حذف أدوات الاستفهام الدالة على التصور من الجمل الاستفهامية السابقة هو أن البنية العميقة للتركيب الاستفهامي، ونظيره الإخباري المطابق بنية عميقة واحدة، فإذا نظرنا في التركيب التالي: (أنجز العاملون عملهم مساء السبت)، وجدنا بنيته العميقة مكونة من:

أ- أنجز العاملون عملهم.
ب- العمل تم إنجازه مساء السبت.
وإذا نظرنا في الجملة التحويلية الاستفهامية: (متى أنجز العاملون عملهم) (وهي النظر المطابق للجملة الخبرية: أنجز العاملون عملهم مساء السبت وجدنا بنيته العميقة مكونة من:

أ- أنجز العاملون عملهم.
أ- العمل منجز في وقت ما (هو في الجملة الإخبارية مساء السبت).
ولكن عند حذف اسم الاستفهام (متى)، مع إبقاء التنغيم فالبنية العميقة لهذه الجملة تتغير وهي: أنجز العاملون عملهم، فلم يعد هذا التركيب مطابقاً للتركيب الإخباري (أنجز العاملون عملهم مساء السبت)، ومن ثمّ لا يجوز أن يستعمل التركيب الاستفهامي للسؤال عن الزمن الوارد في الجملة الإخبارية^(٥٦)

يرى ستيثية أنّ حذف أدوات الاستفهام من الجمل الاستفهامية السابقة، يجعل البنية العميقة لكل منهما، مختلفة تماماً عن البنية العميقة للجملة التي كانت في الأصل نظيراً مطابقاً لها.

(٥٥) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية: ٣٣، ٣٤.

(٥٦) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية: ٣٤.

وهذان نمطان متغايران في العربية، وإن كانت لهما أطر دلالية مشتركة، بل وإن كانت بنيتهما العميقة واحدة. وهذا في حقيقته مرتبط بمبدأ «الموضع» Topicalization الذي تحول النظرية التوليدية التحويلية تفسيره في إطار العمليات والأنماط التحويلية التي تتم في تراكيب مختلفة^(٥٧).

٤- يوضح ستيتية سبباً آخرأ يمنع حذف هذه الأسماء، و هو سبب مرتبط بتعلق هذه الأسماء في الجملة التحويلية الاستفهامية فإن أسماء الاستفهام تلك، تتعلق تعلقاً مباشراً بالاسم فقط، أو بالفعل فقط، ولكنها لا تتعلق بركني الإسناد معاً، تعلقاً مباشراً

قد يقال: إن تعلق أسماء الاستفهام هذه بالاسم إنما هو تعلق ظاهري، أي أنه في البنية السطحية فقط، يدل على ذلك أن مقابلة البنى السطحية بالبنى الدلالية، قد يوضح لنا وجود فعل محذوف في البنية السطحية، وذلك على ما هو مبين في المثال الآتي:

البنية الدلالية البنية السطحية
كيف (يكون حالك)؟ كيف حالك؟

يشير ستيتيه إلى أن هذا قول صحيح، لكنه لا ينقض الحقيقة التي وضناها، والتي تقول: إن تعلق أسماء الاستفهام في التراكيب السابقة، إنما هو ارتباط بأحد ركني الإسناد، لا بهما جميعاً. فقد أدى تعلق هذه الأدوات تعلقاً مباشراً بأحد ركني الإسناد، كما هو في التركيب المذكور إلى عدم جواز حذفها، إذا أردنا بقاء التركيب استفهامياً.

(٥٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥.

وهذا يعني أن تعلقها بأحد ركني الإسناد تعلقاً مباشراً، جعلها ركناً من أركان التركيب. وإذا أنشأت تعلقها بركني الإسناد اختل التركيب، فلا تُقَل:

- متى الظلم عدل؟

- أين الظلم عدل؟

- كيف الظلم عدل؟

وإن هذه التراكيب غير مقبولة نحويًا؛ لأن ركني الإسناد موجودان في الجملة، وإقحام هذه الأدوات يؤدي إلى إيجاد ركن جديد، بجانب ركنين أصليين أصليين. وهذا يؤدي إلى ما يمكن أن يسمى بتضارب الأركان الإسنادية ولا يزول إلا بإزالة أحد ركني الإسناد، كأن تقول: متى العدل؟ أين الظلم؟ أين العدل؟ وهلم جراً وفي هذه الحال فإنك تحل اسم الاستفهام محل ركن إسنادي، ليصبح هو نفسه ركناً، وبذلك لا يجوز حذفه.^(٥٨)

مسألة حذف أداة الإستفهام في ضوء نظريتي

القوالب، والنحو النظامي:

أ- نظرية القوالب:

القالب «هو مكون مبني يوصف في أربعة مصطلحات عامة هي: الموقع والوظيفة والفئة والنظام»^(٥٩) ويسمى العلامة البروفسور Kenneth Pike مؤسس نظرية القوالب، التعلق بالتماسك Cohesion ويرى الجملة (قالب)، وأن كل كلمة فيها لابد أن تشغل أربع خانات، وهي:
١- الرتبة Slot التي تشغلها الكلمة في التركيب. فقد تشغل حيز الابتداء أو حيز الخبر، أو حيز الفضلة.

(٥٨) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية: ٣٧.

(٥٩) نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث: ٣٩.

٢- الدور Role، وهو الوظيفة، وذلك كأن يكون المبتدأ فاعلاً، نحو: محمد جاء، أو أن يكون مجرد عنصر للإخبار، كما في السيارة جديدة، أو مصدرًا مؤولاً مثل: (أن تستيقظ مبكراً خير لك)، وكأن يكون الخبر جملة أو شبه جملة، أو كإن تكون الفضلة فيها مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً، أو غير ذلك مما هو من بابه.

٣- الصنف Class، وذلك كأن يكون المبتدأ اسماً صريحاً، أو ضميراً، أو اسم إشارة.

٤- التماسك Cohesion وهو محصلة وقوع الكلمة في الخانات السابقة.

إذن، فتصور المؤلف للنظام النحوي يقوم على فكرة مركزية هي التعليق. «إن التعليق هو الفكرة المحورية في النحو العربي. وهو الإطار الضروري للتحليل النحوي»^(٦٠). ويذكر ستيتية أن التماسك نوعان:

أ- تماسك لفظي ومعنوي نحو: (الكتاب جديد) فقد وقع التماسك المعنوي بين هاتين الكلمتين باتحاد المبتدأ والخبر، أي اتحادهما من إذ أنهما كذلك. ووقع التماسك اللفظي، باتفاقهما في التذكير اللفظي.

ب- تماسك معنوي لا لفظي، كما في: (الكتاب جديدة مادته)، إذ حصل التماسك المعنوي فقط بين الكتاب وجدة المادة^(٦١).

يرى ستيتية انه لا بد من النظر الى الكلمات والتراكيب من وجه آخر، وهو هل الكلمة عمدة، أو فضلة. فاذا كانت عمدة، فإن حذفها من شأنه أن يحدث خللاً في عملية التماسك. واذا طبقنا

(٦٠) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٠، ١٨١.

(٦١) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية: ٣٨، ٣٩.

ذلك على أدوات الاستفهام، في مثل التراكيب التي ناقشناها، وجدنا أن حذفها غير ممكن؛ لأنه يزيل عنصر التأليف والتماسك بين مفردات التراكيب. نأخذ مثلاً الجملة الآتية: (متى اللقاء القادم؟) وننظر كيف يتم تحليلها في ضوء نظرية القوالب هذه:

فبحذف اسم الاستفهام (متى) يختل تماسك التركيب، لأن العلاقة الإخبارية المتبادلة بين (متى) و(اللقاء)، قد فقدت بسقوط أحد ركنيها، ولم يعد للتماسك بين المبتدأ (اللقاء)، وصفته (القادم) من قيمة، لأنه لا يغني وحده في إقامة الجملة^(٦٢).

ب- نظرية النحو النظامي:

وهي من أحدث النظريات اللغوية المعاصرة، فيرى أصحابها أن التركيب يقوم على ثلاثة مستويات هي: الشكل Form والمادة Substance والسياق Situation. وليس السياق في حقيقته إلا نوعاً من العلاقة بين الشكل والموقف. وتبعاً لذلك، فإن اختلال أي من هذه المستويات الثلاثة سيؤدي الى اختلال التركيب^(٦٣). والى ذلك أشار عبد القاهر الجرجاني في مفهوم النظم قائلاً: «أعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها»^(٦٤) أي تأليف الكلام وفقاً لأبواب النحو المختلفة^(٦٥).

(٦٢) ينظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية: ٣٩.

(٦٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠.

(٦٤) دلائل الإعجاز: ٥٥.

(٦٥) ينظر: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني: ٥٦.

يرى ستنيتية إذا نظرنا في الآية الكريمة التالية:
﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٦٦) تبين لنا أن صيغة
السؤال مكونة بالضرورة من اسم الاستفهام
(أيان)، داخلا على تركيب لا تتم دلالته، الا بدخول
اسم الاستفهام هذا، وذلك من أجل صحة وجود
علاقة بين هذا الأداء والموقف الاستفهامي، أي
أن وجود مثل هذه العلاقة لا يتم الا بوجود اسم
استفهام في هذا التركيب. وفي حال سقوطه أو
إسقاطه، فإن العلاقة بين الشكل والموقف تختل
بالضرورة^(٦٧).

على ما يبدو لي أنّ هذه النظرية مهمة لأنه عدم
حذف أداة الاستفهام داخل بنية الجملة يسعى الى
معرفة كيفية ارتباط الكلمات مع بعضها داخل
الجملة للتعبير عن معان جديدة ولا يتم ذلك إلا
باكتمال أدوات الربط بين الكلمات داخل الجملة
الواحدة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- آراء وأحاديث في اللغة والأدب: ساطع الحصري، ط ١،
دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ١٩٥٨ م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري،
تح: علي فودة نيل، جامعة الرياض، د. ط، د. ت.
- التعريفات: علي بن محمد بن علي الشريف
الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من
العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

(٦٦) القيامة: ٦.

(٦٧) ينظر: الانماط التحويلية في الجملة الاستفهامية
العربية: ٣٩.

- تلخيص المفتاح، الشيخ محمد بن عبد الرحمن القزويني
(٧٣٩هـ) مكتبة البشري - باكستان، ط ١، ٢٠١٠.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد
الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: هشام
سمير البخاري، دار عالم الكتب - الرياض - المملكة
العربية السعودية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.
- الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها، د.
محمد ابراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة، ط ٤،
٢٠٠٢ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن
بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي
(المتوفى: ٧٤٩هـ)، ت: د فخر الدين قباوة - الأستاذ
محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
ط ١، ١٩٩٢.
- الخصائص، عثمان بن جني الموصلي (المتوفى:
٣٩٢هـ)، ت محمد علي النجار، بغداد، ١٩٩٠.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت عبد المنعم
الخفاجي، ١٩٦٩.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام: محمد مصطفى
القوجوي، تح: اسماعيل اسماعيل مروة، دار الفكر
المعاصر، ط ٢، ١٩٩٧ م.
- علم المعاني في البلاغة العربية، د. عبد العزيز العتيق
دار النهضة العربية-بيروت، ١٩٧٤.
- العين الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، ت
د. عبد الله درويش، مطبعة العاني بغداد، ١٩٦٧.
- في أصول اللغة والنحو، د. فؤاد حنا ترزي، دار الكتب
بيروت.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي،
دار الرائد العربي، بيروت- لبنان ط ٢، ١٩٨٦.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال
سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- الجملة الخبرية والجملة الطلبية تركيباً ودلالة: دراسة تطبيقية في سورة مريم، حفيظة أرسلان رشيد علي، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك الاردن، ٢٠٠٣.
- الجملة العربية في دراسات المحدثين، حسين علي فرحان العقيلي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.

ثالثاً: البحوث والمجلات

- الأعراف أو نحو اللسانيات، د. نهاد موسى، أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، مركز دراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية، المكتبة العصرية، العدد السادس.
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. نعمة رحيم العزاوي، مج ١٠/ع ٣- / ١٩٨١. مجلة المورد العراقية.
- الأنماط التحويلية في الجملة الإستفهامية، د. سمير شريف ستيتية، مج ١٨/ع ١ / ١٩٨٩، مجلة المورد العراقية.

- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ج ١، ط ٣، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر القاهرة.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط ١٩٩٤.
- لمع الأدلة في أصول النحو، عبد الرحمن الأنباري، ت سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧.
- اللمع في العربية، عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، ت فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية الكويت.
- مغني اللبيب، ابن هشام الانصاري، نشر محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني القاهرة.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٧.
- نظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان، ط ١٩٩٣، ١م.
- نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث، د. حازم علي كمال الدين، مكتبة الاداب، القاهرة .
- نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، وليد محمد مراد، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٣.